

دراسة تأثير مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري

د/يعقوبي محمد - جامعة البليدة 02

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر تغيرات مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية على أداء القطاع النقدي للاقتصاد الجزائري عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. ولذلك فقد قمنا بقياس تأثير تغيرات كل من معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي ومؤشر "داو جونز" للسلع الاستراتيجية (متغيرات مستقلة) على معدل التضخم السنوي في الاقتصاد الجزائري (متغير تابع). وقد توصلنا في الأخير إلى أن معدل التضخم المحلي يرتبط بعلاقة طردية بمعدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعلاقة عكسية بكل من سعر صرف الأورو ومؤشر "داو جونز" للسلع.

الكلمات المفتاحية: التضخم المستورد، معدل التضخم في الجزائر، معدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية، سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مؤشر "داو جونز" للسلع الاستراتيجية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de savoir l'impact des changements dans les indicateurs de l'environnement économique international sur la performance du secteur monétaire de l'économie algérienne, après la crise financière mondiale en 2008. Par conséquent, nous avons mesuré l'effet des changements du taux d'inflation dans les pays de l'organisation de la coopération économiques et du développement (OCDE), le taux de change de l'euro par rapport au dollar américain et l'indice du « Dow Jones » des biens stratégiques (variables indépendantes) sur le taux annuel d'inflation dans l'économie algérienne (variables dépendante). Nous avons conclu que le taux d'inflation intérieure est liée avec une relation positive avec le taux d'inflation dans les pays de l'OCDE, et une relation négatives avec le taux de change d l'euro et l'indice du « Dow Jones » des biens stratégiques.

Mots-clés: l'inflation importée, le taux d'inflation en Algérie, le taux d'inflation dans les pays industrialisés, le taux de change de l'euro par rapport au dollar américain, l'indice du «Dow Jones » des biens stratégiques

أولاً: مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤشرات النقدية المرآة العاكسة لأداء الاقتصاد في مختلف ميادين الحقيقة وغير الحقيقة، حيث يعتمد على قراءة تغيراتها بشكل أساسي في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى رسم السياسات اللازمة لمواجهة الاختلالات المتوقعة. وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشكل واضح درجة الارتباط الوثيق بين أداء الاقتصاديات في مختلف مناطق العالم، حيث عرفت آثارها تدرجاً في الانتقال من الدول التي أصابها في بدايتها إلى مختلف الدول الشريكة لها في أنظمة التبادل التجاري والنقدي الدولي، وبالتالي أصبح كل اقتصاد مربوط بضرورة حتمية بما يحصل في الاقتصاديات الأخرى، خاصة إذا كانت هذه الاقتصاديات لها وزن ثقيل في الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن طبيعة علاقاته التجارية والنقدية مع الاقتصاديات الأجنبية، المتميزة أساساً بعدم التشعب والترابط الكبير، جعله في منأى عن آثار الأزمة المالية العالمية في سنواتها الأولى، إلا أنه منذ نهاية سنة 2009 بدأت هذه الآثار تنتقل إلى الاقتصاد الوطني، مدعومة أساساً بتركز المبادلات التجارية والنقدية الدولية الجزائرية مع الاقتصاديات الصناعية، والتي عرفت في السنوات الأخيرة صعوبات كبيرة في تسيير مرحلة ما بعد الأزمة. وفي هذا الإطار يعتبر القطاع النقدي من بين أهم أوجه تأثر الاقتصاد الجزائري بمخلفات الأزمة المالية لسنة 2008، على اعتبار أن الآثار النقدية تنتقل بين الدول محملة في أسعار السلع المتبادلة وأسعار صرف عملات الدفع والقبض في التجارة الدولية، وهو ما أدى إلى تأثر مستويات الأسعار المحلية بصفة جلية بمثلاتها في الاقتصاديات الصناعية وبتغيرات مؤشرات الأسواق الدولية.

1. مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق تقديمه لموضوع هذه الدراسة، يمكننا أن نبلور المشكلة المطروحة في هذه المداخلة على شكل السؤال التالي:

ما مدى تأثير معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري بمؤشرات الاقتصاديات الصناعية ومستويات الأسعار في الأسواق الدولية؟

2. فرضيات الدراسة:

نطلق في هذه المداخلة من طرح فرضيتين أساسيتين لاختبار صحتها من عدمها، وقد جاءت صياغتهما كما يلي:

- تساهم الطبيعة الهيكلية والاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية الجزائرية بشكل رئيسي في انتقال الآثار النقدية من الاقتصاديات الصناعية إلى الاقتصاد الوطني؛
- يرتبط معدل التضخم بعلاقة توازنية في المدى الطويل وباتجاه طردي مع معدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية وسعر صرف الأورو وأسعار السلع الاستراتيجية في البورصات العالمية.

3. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري، وهذا بإبراز تأثير تغيرات مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية على أداء القطاع النقدي الجزائري عقب هذه الأزمة. كما نستهدف كذلك من خلال هذه الدراسة البحث عن درجة الارتباط بين متغيرات القطاع النقدي الجزائري ومؤشرات الأسعار في الاقتصاديات الصناعية وأسواق الصرف والسلع العالمية.

4. أسلوب الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز مدى تأثير أداء التضخم في الاقتصاد الجزائري بكل من معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي ومؤشر "داو جونز" للسلع المقيد في بورصات السلع الحقيقية العالمية. وقد أخذنا لهذه الدراسة مشاهدات شهرية للمتغيرات المذكورة على طول الفترة 2008-2015، وهذا عن طريق تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL *auto-regressive distributed lag model*).

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. التضخم المستورد

لقد أصبح الانفتاح التجاري والانكشاف على السوق الدولية من أهم السمات المميزة للبلدان النامية في السنوات الأخيرة، ويعود هذا أساسا إلى طبيعة البناء الهيكلي لاقتصادها، والذي يقود إلى تبعيتها الكبيرة للدول الصناعية فيما يتعلق بالتموين بالسلع والخدمات التي تحتاجها. ولهذا تعتبر قناة التجارة الخارجية من أبرز القنوات التي تنتقل من خلالها التغيرات النقدية بين البلدان الشركاء في النظام التجاري الدولي، حيث تُحمّل الزيادات في الأسعار في دولة معينة بالضرورة الحتمية في أسعار السلع المصدرة إلى الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الدول المستوردة.

ويقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت وسيطية أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة، أو خدمة. وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية.¹

وترتبط ظاهرة التضخم المستورد ارتباطا وثيقا بتبعية الدولة للعالم الخارجي، في مجالات التجارة والنقد والمال والصرف وغيرها، فكلما كانت قدرتها على الانفكاك من تأثيرات الأسواق الخارجية كبيرة، كلما قلت درجة تأثرها بالتغيرات النقدية لشركائها. وعليه يشار إلى التضخم المستورد على أنه تلك الظاهرة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار المحلية الناجم عن الزيادة في فائض الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الزيادة في تكلفة المدخلات المتأتي من الشركاء الأجانب.²

ويرجع التضخم المستورد إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية التي تتسم اقتصادياتها بالعديد من الاختلالات أبرزها:³

- اتساع فجوة الاستهلاك والادخار؛

¹ - يوسف فالح "أحمد وادي" الحنيطي: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن: دراسة قياسية 1969-1993. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة البرموك، 1996، ص57.

² - Grzegorz W.KOŁODKO : *international transmission of inflation: its economics and its politics*, World developement review, vol115, no08, 1987,p 1131

³ - عفراء خصور: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010. مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 1، 2015، ص193.

- ضعف الجهاز المالي للحكومات الذي ينجم عنه عجز في الموازنة العامة للدولة؛
- اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، فعابا ما يتم الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الأولية؛
- قدرة الدول المتقدمة الكبرى على رفع أسعار صادراتها الصناعية في مقابل عجز الدول النامية عن التحكم بأسعار صادراتها التي تغلب عليها المواد الأولية.

2. الخصائص الهيكلية والتوجهات الجغرافية للتجارة الخارجية الجزائرية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية قطاعا مهما جدا في الاقتصاد، حيث تعطي مؤشرات وبيانات أدائه صورة كاملة عن الحركة الاقتصادية لكل دولة، ودرجة تفاعلها مع الاقتصاد العالمي. ويتكامل هذا القطاع مع مختلف القطاعات الأخرى المشكلة للهيكل الاقتصادي، حيث يوفر سبل تصريف المنتجات المحلية في أسواق أجنبية، وكذا يسهل الوصول إلى المانع الخارجية للمواد اللازمة للعمليات الإنتاجية. وبالنسبة للجزائر وكدولة نامية، فإن تجارتها الخارجية ليست بالمستوى الذي وصلت إليه مثيلاتها في الدول المتقدمة، إلا أن الطبيعة الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني تجعل منها ركيزة أساسية من ركائز السياسة الاقتصادية الكلية للدولة. إضافة إلى هذا فإن توفر الجزائر على مقومات طبيعية وبشرية معتبرة يحتم عليها الاهتمام أكثر بهذا القطاع من أجل الاعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

❖ البنية الهيكلية للتجارة الخارجية الجزائرية

لقد عاشت الجزائر معظم فترات التاريخ تحت السيطرة الاستعمارية، والتي كانت الأسباب المباشرة لها هي الاستفادة من مقوماتها الطبيعية والمادية، وجعلها كمورد من موارد تموين اقتصاديات الدول المستعمرة. وقد حتم التواجد الجغرافي في متوسط عدد كبير جدا من الدول والحضارات والثقافات الاستهلاكية على الجزائر التعامل مع الاقتصاديات الأجنبية تصديرا واستيرادا، وجعل صادراتها تتميز بخصائص سلبية للغاية أهمها اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات في تكوين بنيتها الهيكلية، في مقابل توزع مخيف لوارداتها بين مختلف الاحتياجات الاستهلاكية والصناعية.

ويمكن تبين البنية التركيبية للتجارة الخارجية الجزائرية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): البنية التركيبية للتجارة الخارجية الجزائرية

خلال الفترة 2008-2015 (نسب مئوية من الصادرات والواردات الإجمالية)

الصادرات	الواردات				الطاقة	
	الصادرات خارج المحروقات	مواد غذائية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	
2008	2,47	16,43	24,6	41,4	13,37	
2009	2,34	14,92	25,87	38,53	15,64	
2010	2,8	14,99	24,73	38,73	14,89	
2011	2,9	20,73	22,05	33,72	16,79	
2012	2,82	17,91	21,1	27	19,84	
2013	3,28	17,43	19,69	28,68	22,23	
2014	4,59	18,87	21,84	32,41	17,64	
2015	5,85	18,06	22,29	32,13	18,92	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.⁴

يتبين من خلال أرقام هذا الجدول أن أداء التجارة الخارجية الجزائرية يعتبر أداء سلبيا من الناحية الهيكلية، حيث نجد أن الصادرات تتركز بصفة شبه مطلقة في قطاع المحروقات، وحتى وإن سجلت الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا في السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى دون المستوى المقبول. في حين أن هيكل الواردات هو الآخر يتميز بتنوع كبير، حيث تتوزع بنيتها بين مختلف الاحتياجات الاستهلاكية والصناعية، تأتي في مقدمتها التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة.

❖ التوجهات الجغرافية للتجارة الخارجية الجزائرية

بعد سنوات التسعينات بدأ الاقتصاد الجزائري يستعيد بعضا من عافيته، بسبب تحسن أسعار الطاقة، مما مهد الطريق للسلطات الجزائرية لتسطير سياسات اقتصادية مؤسسة لوضع اقتصادي جديد، والدخول في اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية للاستفادة من تقابل المزايا التجارية لمختلف دول العالم. ويمكن إبراز تأثير ذلك على التوجه الجغرافي للصادرات والواردات من خلال الجدول الموالي:

⁴ - النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

الجدول رقم (2): أول عشرة زبائن وموردين للجزائر في سنة 2015

(نسبة مئوية من الصادرات والواردات الإجمالية)

الواردات		الصادرات	
42,65	منطقة الأورو	59,01	منطقة الأورو
15,94	الصين	6,98	المملكة المتحدة
5,29	الولايات المتحدة الأمريكية	6,35	الولايات المتحدة الأمريكية
3,94	تركيا	5,19	تركيا
2,26	كوريا الجنوبية	4,25	البرازيل
2,22	البرازيل	2,24	كوريا الجنوبية
2,15	الهند	1,84	كندا
1,74	المملكة المتحدة	1,81	المغرب
1,62	روسيا	1,71	اليابان
1,18	السعودية	1,6	الصين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد.⁵

يلاحظ من خلال الأرقام المبينة في الجدول السابق هيمنة الشريك الأوروبي على التجارة الخارجية الجزائرية بشكل واضح بالنسبة للصادرات والواردات. فبالنسبة للصادرات، يبين الجدول رقم (2) أن نسبتها الموجهة نحو الدول الأوروبية بلغت قرابة 60%، وجاء في المرتبتين الثانية والثالثة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي. أما بالنسبة للواردات، فيلاحظ كذلك سيطرة دول منطقة الأورو، حيث بلغت حصتها من الواردات الجزائرية 42.65%، وارتفعت حصة البلدان الآسيوية بشكل معتبر، ممثلة أساسا في العملاق الصيني بنسبة 15.29%، في حين جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بحصة 5.29% من الواردات الجزائرية الإجمالية.

3. تطور معدل التضخم في الجزائر

أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بصفة حادة وسلبية على أداء الاقتصاد العالمي ككل، حيث ظهر ذلك واضحا في عدم قدرة الشركات العالمية الكبرى وحتى الدول الحكومات على مواجهة التقلبات الكبيرة التي عرفت المتغيرات النقدية الدولية.

وقد ارتبط مدى تأثر الاقتصاديات بمخلفات هذه الأزمة بدرجة الانكشاف على الاقتصاد العالمي، فنتيجة لارتباط الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بمبادلاته التجارية بالاقتصادات الصناعية،

⁵ - موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

فقد عرف تأثراً واضحاً بأداء مؤشرات هذه الاقتصاديات. وفي هذا الإطار فإن المستوى العام للأسعار يعتبر من بين أهم المؤشرات التي كان لها تأثير بالغ بأداء الاقتصاد العالمي، ويمكن تبين معدلات تغيره بعد الأزمة المالية العالمية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2015 (%)

	التضخم الإجمالي	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	الملابس والأحذية	السكن والنققات	الأثاث	الصحة	النقل والمواصلات
2008	4,86	7,5	-0,24	1,1	1,06	1,84	3,98
2009	5,74	8,23	0,44	2,67	1,82	3,37	3,58
2010	3,91	4,24	2,73	1,85	3,53	2,83	-0,14
2011	4,52	4,22	3,68	1,38	3,47	4,4	0,55
2012	8,89	12,22	5,77	4,52	3,89	4,31	2,88
2013	3,26	3,18	7,75	1,59	2,68	4,14	-2,87
2014	2,92	3,9	7,14	1,3	3,6	4,4	8,93
2015	4,78	4,7	8,68	1,28	4,41	6,14	3,68

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات بنك الجزائر.

يلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (3) أن معدل التضخم الإجمالي عرف تطوراً معتبراً في قيمته منذ سنة 2008 إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 بـ: 8.89%، ثم انخفض بعد ذلك ليحقق أدنى قيمة له سنة 2014 بـ: 2.92%. وعلى صعيد الأصناف السلعية، فتبين هذه الأرقام أن الزيادة السعرية في سوق المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية جعلت هذه الأخيرة تسجل أعلى معدلات تضخم خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 وسنة 2012، أين سجلت 12.22%، أما بعد هذه السنة فقد سجلت باقي الأصناف معدلات مرتفعة هي الأخرى بلغت أكثر من 7% مثل الملابس والأحذية، الصحة والنقل والمواصلات.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

نحاول من خلال هذا المحور معرفة التأثير الذي تتركه التغيرات في مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية، والمتعلقة بالأسواق النقدية وأسواق الصرف والأسواق الحقيقية على تغير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري. ونستخدم في هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (auto-regressive distributed lag model ARDL) من أجل تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وهذا بمشاهدات شهرية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015.

1. التعريف بمتغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

❖ **المتغير التابع:** ويتمثل في قيم معدل التضخم (*IALG*) الشهرية المحسوبة على أساس سنوي كنسبة تغير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري.

❖ **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في المتغيرات التالية:

■ **معدل التضخم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*IOCE*):** ويتمثل في قيم معدل التضخم الشهرية المحسوبة على أساس سنوي ومتوسط بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد تم اختيار هذا المتغير نتيجة للتركز الجغرافي الكبير لواردات وصادرات الاقتصاد الجزائري في الدول الصناعية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى ارتباط معدل التضخم المحلي بتغيرات مستويات الأسعار بها.

■ **سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار (*EURO*):** ويتمثل في القيم الشهرية المتوسطة لسعر الأورو مقابل الدولار الأمريكي. ويأتي اختيار هذا المتغير نتيجة لتركز اعتماد الاقتصاد الجزائري على الأورو كعملة أساسية لتكوين الاحتياطات وتسديد مدفوعات مشترياته الدولية، وهو ما يجعل من تغير سعر صرف الأورو عاملا أساسيا في تفسير أسباب تغيرات معدل التضخم المحلي.

■ **مؤشر داو جونز للسلع (*DJCI*):** وهو مؤشر سوقي مركب مقيد في أكبر البورصات العالمية، وتمثل تغيرات قيمته أساسا لمعرفة تغيرات أسعار السلع الحقيقية الرئيسية في العالم، ويتكون من 24 سلعة استراتيجية موزعة على قطاع الطاقة (6 سلع)، قطاع المنتجات الزراعية (8 سلع)، قطاع اللحوم (3 سلع)، قطاع المعادن الصناعية (5 سلع) وقطاع المعادن النفيسة (سلعتين)⁶. وجاء اختيار هذا المتغير نتيجة للطبيعة الهيكلية لصادرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في التركيز الكبير في قطاع المحروقات، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج فيما يتعلق بالعديد من السلع الاستهلاكية الاستراتيجية مثل القمح، السكر والحديد وغيرها، وعليه فإن تغيرات أسعارها في البورصات الدولية من شأنه أن يؤثر بالضرورة على مستويات الأسعار المحلية.

⁶ - *S&P Dow Jones Indices: Dow Jones Commodity Index Methodology. McGRAW HILL FINANCIAL, July 2015, p3*

2. دراسة العلاقة بين معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري وكل من معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار ومؤشر داو جونز للسلع

نتطرق في هذا العنصر إلى تبين اتجاه وقوة العلاقة التي تربط بين معدل التضخم المحلي والمتغيرات الخارجية المستقلة المذكورة سابقا، وهذا من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، ويمكن تبين الموصفات الإحصائية لسلاسل متغيرات الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): الموصفات الإحصائية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

	<i>IALG</i>	<i>IOCDE</i>	<i>EURO</i>	<i>DJCI</i>
<i>Mean</i>	4.796667	0.050000	1.470488	649.9697
<i>Median</i>	4.780000	0.100000	1.476773	680.6450
<i>Maximum</i>	8.910000	1.900000	1.602366	857.3900
<i>Minimum</i>	1.450000	-4.300000	1.305463	389.4700
<i>Std. Dev.</i>	1.690959	0.937522	0.079788	113.6736
<i>Skewness</i>	0.349548	-1.576348	-0.193459	-0.505759
<i>Kurtosis</i>	3.261570	8.187186	2.027459	2.350467
<i>Jarque-Bera</i>	2.228617	147.3856	4.382167	5.780240
<i>Probability</i>	0.328142	0.000000	0.111796	0.055570
<i>Sum</i>	460.4800	4.800000	141.1668	62397.09
<i>Sum Sq. Dev.</i>	271.6375	83.50000	0.604781	1227560.
<i>Observations</i>	96	96	96	96

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *views9*.

يلاحظ من خلال هذا الجداول أن عدد المشاهدات على طول الفترة 2008-2015 بلغ 96 مشاهدة شهرية، وبعد إزالة الاتجاه العام ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن سلسلة معدل التضخم في دول المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*IOCDE*) هي مستقرة عند المستوى، في حين ظهرت باقي السلاسل (*LnIALG*) و(*EURO*) و(*DJCI*) مستقرة عند إجراء الفروق الأولى.

❖ اختيار النموذج الملائم للدراسة:

من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة تم تقدير العلاقة بين سلسلة المتغير المستقل وسلاسل المتغيرات التابعة وفق الصيغة الخطية والصيغة نصف اللوغاريتمية، وتعذر علينا تقدير العلاقة وفق الصيغة اللوغاريتمية نتيجة لاحتواء سلسلة معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية على قيم سالبة. وقد جاءت المؤشرات الإحصائية للعلاقات المقدرة مثل ما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): نتائج التقدير لاختيار النموذج الملائم

المؤشرات الإحصائية						الصيغة
H-Q	SC	AIC	S.E	F	R ²	
3.76	3.82	3.71	1.52	8.4	0.21	الخطية $Y=f(X_1, X_2, X_3)$
0.85	0.91	0.80	0.35	9.73	0.24	نصف اللوغاريتمية $\ln Y=f(X_1, X_2, X_3)$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *views9*.

يتبين من نتائج التقدير أن النموذج الملائم للدراسة هو النموذج نصف اللوغاريتمي لما له من قيم عليا لكل من R^2 و F ، وقيم دنيا لكل من $S.E$ و AIC و SC و $H-Q$.

❖ تقدير العلاقة بين معدل التضخم في الجزائر كمتغير تابع وكل من معدل التضخم في دول الـ *OCDE*، سعر صرف الأورو ومؤشر داو جونز للسلع كمتغيرات مستقلة:⁷

بعد التقدير باستعمال برنامج *views9* اتضح أن النموذج أخذ فترتي إبطاء للمتغير التابع، وثلاثة فترات إبطاء لمتغير سعر صرف الأورو وبدون أية فترة إبطاء بالنسبة للمتغيرين المستقلين الآخرين، أي $ARDL(2,0,3,0)$ ، وقد جاءت النتائج كما هي ممثلة كما يلي:

المؤشرات الإحصائية	المتغير التابع
$LnIALG$	المتغيرات المستقلة
$IOCDE, DEURO, DDJCI$	الثابت
0.041361 (0.0310)	معامل معدل التضخم في الجزائر المبطن بفترة واحدة
1.756446 (0.0000)	معامل معدل التضخم في الجزائر المبطن بفترتين
0.004589 (0.4441)	معامل معدل التضخم في دول <i>ocde</i>
-0.117225 (0.5254)	معامل سعر صرف الأورو
-0.201798 (0.2150)	معامل سعر صرف الأورو المبطن بفترة واحدة
0.221620 (0.1586)	معامل سعر صرف الأورو المبطن بفترتين
-0.351860 (0.0246)	معامل سعر صرف الأورو المبطن بثلاث فترات
-0.000109 (0.5886)	معامل مؤشر داو جونز للسلع
900.8425 (0.000000)	قيمة إحصائية F
98.86%	معامل التحديد

يلاحظ من خلال نتائج تقدير النموذج أن اتجاه العلاقة بين معدل التضخم الوطني والمتغيرات المفسرة ليس متشابه، حيث ظهرت العلاقة موجبة بين لوغاريتم معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم في دول *OCDE*، فكلما تغيرت قيم هذا الأخير بوحدة واحدة تغير لوغاريتم معدل

⁷ - جميع عمليات التقدير موضحة في ملحق الجداول.

التضخم المحلي في نفس الاتجاه بمقدار 0.004589 وحدة. في حين ظهرت العلاقة سلبية بين لوغاريتم معدل التضخم المحلي والفروق في كل من سعر صرف الأورو ومؤشر داو جونز للسلع، فكلما تغير الفرق في سعر صرف الأورو بوحدة واحدة تغير لوغاريتم معدل التضخم الوطني في الاتجاه المعاكس بمقدار 0.117225، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر داو جونز للسلع ولكن بمقدار 0.000109. إضافة إلى هذا يتبين من الجدول أن لوغاريتم معدل التضخم المحلي يتأثر بقيمة للفترتين السابقتين، وبالقيم الثلاثة السابقة لسعر صرف الأورو. وبلغ معامل التحديد 0.9886، وهذا يعني أن التقلب في قيم المتغيرات المستقلة يمكن من تفسير 98.86% من التقلبات في معدل التضخم المحلي، وهي درجة تحديد مرتفعة جدا من الناحية الإحصائية. كما نلاحظ من خلال نتائج التقدير أن جميع معاملات النموذج ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%، ما عدا معلمتي المتغير التابع المبطأتين بالفترتين السابقتين ومعلمة الفروق في سعر صرف الأورو للفترة (3-t)، إضافة إلى أن قيمة إحصائية فيشر هي أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي يمكن التأكد من المعنوية الكلية للنموذج.

ومن خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*unrestricted error correcion*) وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ يساوي: -0.028962، وهو ما يمكننا من الحصول على معامل الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة، وعليه فقد جاءت العلاقة طويلة الأجل بينها وبين معدل التضخم المحلي كما يلي:

المتغير التابع	$LnIALG$
المتغيرات المستقلة	$IOCDE, DEURO, DDJCI$
معامل تصحيح الخطأ	(0.0188)-0.028962
الثابت	(0.0000) 1.428111
معامل معدل التضخم في دول $OCDE$	(0.4735) 0.158438
معامل سعر صرف الأورو	(0.2261)-15.512284
معامل مؤشر داو جونز للسلع	(0.5982)-0.003772

يلاحظ من خلال نتائج التقدير أن جميع معاملات النموذج ليست معنوية، ما عدا معلمة الثابت التي لديها معنوية إحصائية.

واستنادا إلى اختبار الحدود باستخدام اختبار "والد *wald*" اعتمادا على إحصائية F ، فقد تبين لنا أن قيمة هذه الأخيرة هي 3.216858، وهو ما يؤكد على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5%، في حين لا يمكننا الحكم عند مستوى معنوية 10% نتيجة لوقوعها ضمن المنطقة الحرجة، مثلما هو موضح فيما يلي:

قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية	قيمة F
2.72	3.77	10%	3.216858
3.23	4.35	5%	
3.69	4.89	2.5%	
4.29	5.61	1%	

وتشير نتائج اختبارات البواقي إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي لها، بالإضافة إلى تحقق تجانس التباين بينها، كما هو موضح في الجدول الموالي:

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (LM Test)	اختبار تجانس تباين البواقي
إحصائية F: 0.491735 (0.6134)	إحصائية F: 1.446362 (0.1898)

رابعاً: الخاتمة

بدأت آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في الظهور منذ سنة 2009، متمثلة أساساً بتراجع أداء التجارة الخارجية الوطنية، وانخفاض الاحتياطات الأجنبية كضرورة حتمية لمواجهة النقص الحاصل في إيرادات الدولة. ويتأتى هذا التأثير بصفة رئيسية من خصائص المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، حيث يعكس تركيز الصادرات الهيكلي في قطاع المحروقات درجة التأثير الكبيرة بأسعار الطاقة عموماً والنفط خصوصاً، إضافة إلى أن التبعية إلى الخارج فيما يتعلق بالاحتياجات الاستهلاكية تربط تغيرات المؤشرات الوطنية بتغيرات مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية، ناهيك عن أن التركيز الجغرافي للمبادلات مع الدول الصناعية يمثل رابطاً قوياً بين أداء هذه الاقتصاديات وأداء الاقتصاد الوطني.

ويعتبر القطاع النقدي من بين أهم أوجه تأثير أداء البيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الوطني، حيث تنعكس تغيرات مستويات الأسعار في مختلف الأسواق الدولية على مستوى الأسعار المحلي، منتجة حالة من التضخم المستورد في الاقتصاد. وعليه فإن المتغيرات النقدية الوطنية ترتبط بصفة مباشرة بأداء المتغيرات النقدية للدول الصناعية الشريكة، إضافة إلى تغيرات الأسعار التي لها تأثير مباشرة على قيمة العملة الوطنية كأسعار الصرف الدولية وتقلبات مؤشرات البورصات العالمية.

1. نتائج الدراسة

لقد جاءت دراستنا لإبراز مدى تأثير معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري بتغيرات معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سعر صرف الأورو ومؤشر داو جونز

للسلع، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع فقد خرجنا بعدد من النتائج نبلورها في النقاط التالية:

■ من خلال دراستنا لخصائص واتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية وجدنا أنها تتركز هيكلية في قطاع المحروقات وبنسبة شبه مطلقة، كما أن توجهها الجغرافي مهيمن عليه من طرف الاقتصاديات الصناعية عموما والأوروبية خصوصا. إضافة إلى هذا، ومن خلال تتبعنا لتطور معدل التضخم السنوي في الاقتصاد الجزائري، وجدنا أن أدائه الكلي كان دون المتوسط، حيث سجل قيما مرتفعة لم تقل في أحسن الأحوال عن 2.9%، وهذا راجع بصفة غالبية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية خاصة، إضافة إلى بعض المنتجات الخدمية الأخرى مثل الصحة والنقل. ويدل هذا على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية كبيرة للخارج، وهو ما يسهل انتقال آثار المتغيرات الاقتصادية الدولية على الوضعية النقدية المحلية؛

■ أثبتت الدراسة القياسية أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري ومعدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أي أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي. في حين أظهرت الدراسة أن معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري يتأثر عكسيا بتغيرات سعر صرف الأورو وقيمة مؤشر داو جونز للسلع، وهذا يعني أن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في البورصات الدولية يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم المحلي. وكذلك فقد أثبتت نتائج التقدير أن معدل التضخم المحلي يتأثر بقيمته للفترتين $(t-1)$ و $(t-2)$ ، وبقيم سعر صرف الأورو للفترات $(t-1)$ ، $(t-2)$ و $(t-3)$ ؛

■ من خلال نتائج تقدير نموذج $ARDL$ وجدنا أن جميع معلمات المتغيرات المستقلة ليست لها معنوية إحصائية، في حين ظهرت معلمتي معدل التضخم المحلي للفترتين السابقتين ومعلمة سعر صرف الأورو للفترة $(t-3)$ ذات معنوية إحصائية، وهو ما يؤكد على دور هذه المتغيرات في تفسير تقلبات معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري. كما ظهرت قيمة معامل التحديد مرتفعة جدا، حيث أن المتغيرات المستقلة المعتمدة تفسر 98.86% من تقلبات معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى هذا فقد أثبتت دراسة العلاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم المحلي والمتغيرات المفصلة عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%.

2. اختبار الفرضيات

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نحكم على الفروض المطروحة كما يلي:

■ بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بانتقال الآثار الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد الجزائري عبر قناة التجارة الخارجية فقد أثبتت الدراسة صحتها، حيث ومن خلال منطوق النتيجة الأولى يمكننا الاستدلال على أن خصائص التجارة الخارجية الجزائرية تساعد على انتقال آثار تغيرات مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية إلى الاقتصاد الوطني؛

■ بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بوجود اتجاه طردي للعلاقة في الأجل الطويل بين كل من معدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية وسعر صرف الأورو وأسعار السلع الاستراتيجية، فإنه ومن خلال النتيجة الثانية والثالثة يمكننا الاستدلال على عدم صحتها المطلقة.

3. التوصيات والمقترحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، فقد تمكنا من الخروج ببعض التوصيات والمقترحات التي تتعلق بوضعية الاقتصاد الجزائري، نوردتها في النقاط التالية:

■ من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن التوجه الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية تهيمن عليه الاقتصاديات الصناعية، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني معرض بصفة مباشرة لآثار تغيرات مؤشرات هذه الاقتصاديات. وعليه يجب العمل على التنوع الجغرافي للتجارة الخارجية، والبحث عن تعدد الشركاء التجاريين، وخاصة في العالم النامي؛

■ تتميز الواردات الجزائرية بتنوع كبير، معبر عن درجة الحاجة إلى الخارج بصفة كبيرة في تمويل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ارتباط هذه المشتريات بعملة أساسية وهي الأورو، وهو ما يجعل المؤشرات النقدية الجزائرية تتأثر مباشرة بما يحصل على مستوى أسواق الدول الصناعية عموماً، والأوروبية خصوصاً. ولهذا يجب العمل على الخروج من التبعية المطلقة للدول الأوروبية في مجال التمويل بالاحتياجات الضرورية، من أجل تخفيض درجة تأثر المؤشرات النقدية المحلية بتغيرات قيمة الأورو في البورصات العالمية؛

■ تتميز الصادرات الجزائرية بتركز هيكلي شبه مطلق في قطاع المحروقات، وهو ما يجعل من ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار السلع الاستراتيجية شيء حتمي. ولهذا فعلى السلطات الاقتصادية الوطنية العمل على الخروج من هذه الوضعية، وتنويع مخرجات الاقتصاد الوطني بما يساهم في ترقية هيكل الصادرات؛

ملحق الجداول:

تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LNIALG Method: ARDL Date: 04/12/17 Time: 23:24 Sample (adjusted): 5 96 Included observations: 92 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): IOCDE DEURO DDJCI Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNIALG(-1)	1.756446	0.061914	28.36917	0.0000
LNIALG(-2)	-0.785407	0.062440	-12.57860	0.0000
IOCDE	0.004589	0.005967	0.768985	0.4441
DEURO	-0.117225	0.183804	-0.637774	0.5254
DEURO(-1)	-0.201798	0.161500	-1.249527	0.2150
DEURO(-2)	0.221620	0.155798	1.422481	0.1586
DEURO(-3)	-0.351860	0.153672	-2.289689	0.0246
DDJCI	-0.000109	0.000201	-0.542966	0.5886
C	0.041361	0.018844	2.194854	0.0310
R-squared	0.988614	Mean dependent var	1.501913	
Adjusted R-squared	0.987517	S.D. dependent var	0.409070	
S.E. of regression	0.045705	Akaike info criterion	-3.240518	
Sum squared resid	0.173382	Schwarz criterion	-2.993822	
Log likelihood	158.0638	Hannan-Quinn criter.	-3.140949	
F-statistic	900.8425	Durbin-Watson stat	2.139851	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

تقدير العلاقة في الأجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form Dependent Variable: LNIALG Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 0) Date: 04/12/17 Time: 23:26 Sample: 1 96 Included observations: 92				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNIALG(-1))	0.785407	0.062440	12.578602	0.0000
D(IOCDE)	0.004589	0.005967	0.768985	0.4441
D(DEURO)	-0.117225	0.183804	-0.637774	0.5254
D(DEURO(-1))	-0.221620	0.155798	-1.422481	0.1586
D(DEURO(-2))	0.351860	0.153672	2.289689	0.0246
D(DDJCI)	-0.000109	0.000201	-0.542966	0.5886
CointEq(-1)	-0.028962	0.012080	-2.397475	0.0188
Cointeq = LNIALG - (0.1584*IOCDE -15.5123*DEURO -0.0038*DDJCI + 1.4281)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOCDE	0.158438	0.220054	0.719997	0.4735
DEURO	-15.512284	12.719761	-1.219542	0.2261
DDJCI	-0.003772	0.007130	-0.529065	0.5982
C	1.428111	0.168903	8.455228	0.0000

اختبار الحدود

ARDL Bounds Test				
Date: 04/12/17 Time: 23:27				
Sample: 5 96				
Included observations: 92				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	3.216858	3		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.72	3.77		
5%	3.23	4.35		
2.5%	3.69	4.89		
1%	4.29	5.61		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(LNIALG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 23:27				
Sample: 5 96				
Included observations: 92				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNIALG(-1))	0.781985	0.062320	12.54781	0.0000
D(DEURO)	-0.194643	0.151612	-1.283630	0.2028
D(DEURO(-1))	0.134574	0.189671	0.709515	0.4800
D(DEURO(-2))	0.333430	0.149924	2.223992	0.0289
C	0.042076	0.018849	2.232241	0.0283
IOCDE(-1)	0.000722	0.005649	0.127733	0.8987
DEURO(-1)	-0.591155	0.287429	-2.056696	0.0429
DDJCI(-1)	0.000134	0.000200	0.668155	0.5059
LNIALG(-1)	-0.029238	0.012083	-2.419768	0.0177
R-squared	0.699679	Mean dependent var	0.000729	
Adjusted R-squared	0.670732	S.D. dependent var	0.079703	
S.E. of regression	0.045735	Akaike info criterion	-3.239212	
Sum squared resid	0.173609	Schwarz criterion	-2.992515	
Log likelihood	158.0037	Hannan-Quinn criter.	-3.139643	
F-statistic	24.17138	Durbin-Watson stat	2.113073	
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار الارتباط التسلسلي وتجانس التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey						
F-statistic	1.446362	Prob. F(8,83)	0.1898	F(2,81)	0.6134	
Obs*R-squared	11.25634	Prob. Chi-Square(8)	0.1876	Chi-Square(2)	0.5759	
Scaled explained SS	16.54531	Prob. Chi-Square(8)	0.0352			
Test Equation:						
Dependent Variable: RESID^2						
Method: Least Squares						
Date: 04/12/17 Time: 23:28						
Sample: 5 96						
Included observations: 92						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
C	0.005768	0.001457	3.960036	0.0002	90189 0.702005 0.4847	
LNIALG(-1)	0.004661	0.004785	0.974081	0.3328	89479 -0.693473 0.4900	
LNIALG(-2)	-0.007234	0.004826	-1.499042	0.1377	06007 0.000109 0.9999	
IOCDE	-0.000206	0.000461	-0.446536	0.6564	87038 0.147648 0.8830	
DEURO	0.008969	0.014206	0.631307	0.5296	65715 0.151573 0.8799	
DEURO(-1)	-0.005895	0.012483	-0.472219	0.6380	58051 0.125500 0.9004	
DEURO(-2)	0.022101	0.012042	1.835316	0.0700	55258 0.077858 0.9381	
DEURO(-3)	0.000531	0.011878	0.044682	0.9645	00203 -0.085062 0.9324	
DDJCI	1.08E-06	1.56E-05	0.069443	0.9448	19161 -0.101631 0.9193	
					47396 -0.965445 0.3372	
					33447 -0.592442 0.5552	
R-squared	0.122352	Mean dependent var	0.001885	dependent var	1.14E-15	
Adjusted R-squared	0.037759	S.D. dependent var	0.003601	dependent var	0.043650	
S.E. of regression	0.003533	Akaike info criterion	-8.360861	info criterion	-3.209109	
Sum squared resid	0.001036	Schwarz criterion	-8.114164	arz criterion	-2.907590	
Log likelihood	393.5996	Hannan-Quinn criter.	-8.261292	in-Quinn criter.	-3.087413	
F-statistic	1.446362	Durbin-Watson stat	1.852740	Watson stat	1.995199	
Prob(F-statistic)	0.189772					

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *views9*.

الهوامش والإحالات:

1. يوسف فالخ "أحمد وادي" الحنيطي: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن: دراسة قياسية 1969-1993. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، 1996، ص 57.
2. **Grzegorz W.KOŁODKO** : *international transmission of inflation: its economics and its politics. World development review. vol115. no08. 1987.p 1131*
3. **غفرأ خصور**: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010. مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 1، 2015، ص 193.
4. النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

5. موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

6. *S&P Dow Jones Indices: Dow Jones Commodity Index Methodology*. McGRAW HILL FINANCIAL, July 2015, p3

7. جميع عمليات التقدير موضحة في ملحق الجداول.